هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير المراجعة التتبعية للمؤسسة

كلية البحرين الجامعية

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 26 ديسمبر 2011

جدول المحتويات

1. نبذة عن عملية المراجعة التتبعية للمؤسسة 1

2. نبذة مختصرة عن كلية البحرين الجامعية.....2

3. نتائج المراجعة التتبعية 2

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب– مملكة البحرين 2012

1. نبذة عن عملية المراجعة التتبعية للمؤسسة

تعدُّ الزيارة الميدانية التي تقوم بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي لغرض المراجعة التتبعية للمؤسسة جزءاً من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين، والتي تقوم بها هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

إذ بعد سنة واحدة على الأقل من نشر تقرير المراجعة المؤسسية، تقدِّم المؤسسة المعنية إلى وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تقريراً تُبيّن فيه بوضوح ما قامت به المؤسسة للمحافظة على و/أو تعزيز التزكيات التي وردت في تقرير مراجعتها. كما تحدد المؤسسة الكيفية التي قامت بها للإيفاء بالتأكيدات والتوصيات الواردة في نفس التقرير. وعلى المؤسسة المعنية أن تعضِّد أقوالها من خلال تقديم المواد المساندة، في شكل ملاحق. كما يجب أن يتضمن تقرير المتابعة الذي تقدمه المؤسسة تفاصيل عن كيفية قيامها بمراقبة وتقييم فعاليات وأنشطة التحسين.

وتنطبق عملية المراجعة التتبعية للمؤسسية على كافة مؤسسات التعليم العالي التي خضعت للمراجعة من قبل وحدة مراجعة مؤسسات التعليم العالي.

قدّمت كلية البحرين الجامعية (والتي سيشار إليها فيما بعد بالمؤسسة) خطة تحسين إلى وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي في الموعد المحدد على النحو المشار إليه في دليل المراجعات المؤسسية. وفي هذه الخطة، تم تحديد الخطوات اللازمة لمعالجة 41 توصية وردت في تقرير المراجعة المؤسسية للجامعة. وفي 11 نوفمبر من عام 2011، قدّمت كلية البحرين الجامعية تقريرها الذي يغطي سنة واحدة، والذي تضمن وصفاً وأدلة توثيقية حول التقدم الذي حققته المؤسسة إلى الآن بشأن تنفيذ التحسينات المتعلقة بالجودة.

تكوّنت لجنة المراجعة التتبعية (لجنة المراجعة) من المدير التنفيذي لوحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وأربعة من المدراء الأوائل، كان أحدهم المدير المسئول عن تنسيق الزيارة الميدانية. وقد تضمنت قاعدة الأدلة: خطة التحسين المؤسسية، والملاحق التي تم تقديمها خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة، إلى جانب تقرير المراجعة المؤسسية. كما قدّمت المؤسسة الأدلة المساندة مع ذلك التقرير، خلال الزيارة الميدانية. كما تم خلال الزيارة الميدانية مقابلة عدد من كبار المديرين، والأكاديميين، والموظفين

الإداريين، والطلبة، وأرباب العمل، والخريجين. وقد أتاحت تلك المقابلاتُ للجنة المتابعة الإحاطةَ الكاملة والتحقق من الأدلة.

تم القيام بالزيارة الميدانية للمراجعة في 26 ديسمبر 2011، والتي كانت تهدف إلى (i) تقييم التقدم الحاصل في تعزيز وتحسين جودة كلية البحرين الجامعية منذ المراجعة المؤسسية التي خضعت لها الجامعة في شهر فبراير 2010، والتي صدر التقرير الخاص بها في شهر أكتوبر 2010؛ و(ii) إعداد تقرير يوضح التقدم المتحقق في معالجة التوصيات التي تضمنها ذلك التقرير.

ويعرض تقرير متابعة عملية المراجعة المؤسسية هذا النتائجَ المتعلقة بالتوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة المؤسسية، الذي تم نشره من قَبل. ومن أجل تسهيل قراءة التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة المنشور في عام 2011، فقد تم وضع التوصيات الخاصة بكل قسم معاً في مكانٍ واحد (وبالخط المائل) عند بداية كل جزء من تقرير المراجعة التتبعية؛ وَفْقاً للموضوعات المختلفة التي تتعلق بها تلك التوصيات. أما النص الذي يلي كل مجموعة من هذه التوصيات، فيمثل النتائج التي توصلت إليها لجنة المتابعة خلال زيارتها الميدانية للمؤسسة في شهر ديسمبر 2011.

2. نبذة مختصرة عن كلية البحرين الجامعية

تأسست كلية البحرين الجامعية في عام 2001 كمؤسسة لا ربحية خاصة معترف بها من قبل وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين كمؤسسة تعليمٍ عالٍ. وتطرح كلية البحرين الجامعية برامج الدراسة الجامعية الأولية في ثلاثة مجالات هي: إدارة الأعمال، تقنية المعلومات، والإعلام والاتصالات.

3. نتائج المراجعة التتبعية

تبين الفقرات الفرعية التالية التقدم الذي حققته المؤسسة في التعامل مع التوصيات الخاصة بكل موضوع على حِدة. وقد تم وضع التوصيات الواردة بصدد الموضوع الواحد في مجموعة واحدة وبالخط المائل.

3-1 الرسالة والتخطيط والحوكمة

3-1-1 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بإعداد وتنفيذ عملية للمراجعة المنتظمة للنص الخاص برسالتها على أن يشمل ذلك شريحة واسعة من المجتمع الداخلي لكلية البحرين الجامعية ويأخذ بالحسبان آراء ووجهات نظر الجهات الخارجية ذات العلاقة.***

3-1-2 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع خطة إستراتيجية جديدة بالمشاركة مع مجتمعها المحلي، وأن تضمن بأن يكون لهذه الخطة أهدافا ومؤشرات أساسية للأداء وتوقيتات واضحة.***

3-1-3 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بإعداد وتنفيذ مخطط واضح لهيكلها التنظيمي، يبين البنية المقترحة للجان الأكاديمية والإدارية مع بيان خطوط الارتباط المباشر لكل منها.***

3-1-4 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ سياساتها وإجراءاتها الخاصة بصورة متناسقة على صعيد المؤسسة، وأن تضع إستراتيجية لضمان معرفة موظفيها وفهمهم لهذه السياسات والإجراءات.***

3-1-5 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بإتاحة الفرص أمام ممثلي الطلبة للمشاركة في اللجان وفرق العمل المناسبة وبعضوية كاملة. ويجب اختيار هؤلاء الطلبة الأعضاء من مجلس طلابي أو رابطة طلابية نظامية.***

3-1-6 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بمنح صلاحية كافية وسيطرة مناسبة على الميزانية لرؤساء الوحدات؛ لتمكينهم من قيادة وإدارة أقسامهم بصورة فاعلة.***

لدى كلية البحرين الجامعية الآن نصوص جديدة للتعبير بها عن رؤيتها، ورسالتها، وقيمها. وقد تم إعداد هذه النصوص من خلال عملية تشاور موسعة مع أعضاء هيئة التدريس، واستبيان/دراسة استطلاعية شاملة. وقد سمعت لجنة المراجعة من خلال المقابلات التي أجرتها مع الموظفين بأن هذه النصوص تعبر عن ثقافة الكلية، وأنها تتوافق مع تطلعات مؤسسة تعليم عالٍ متخصصة في مجال الآداب والفنون الحرة. وعلى الرغم من أن رؤية المؤسسة ذات طبيعة استشرافية (كما هو متوقع بالنسبة للرؤى)؛ أي أن الكلية "تطمح لأن تكون مؤسسة تعليم عالٍ رائدة بين الجامعات الشاملة على المستوى الوطني"، فإن لجنة المراجعة تشعر بالقلق من أن كلية البحرين الجامعية تضع نفسها في فئة الجامعات الشاملة، أو أنها تصبو لأن تتنافس مع هذه الجامعات. إن صفة "الجامعة الشاملة" تستخدم بشكل خاص للتعريف بمؤسسة التعليم العالي، التي تطرح مجموعة واسعة من البرامج الأكاديمية على مستوى الدراسة الجامعية الأولية والدراسات العليا أيضا، وتطرح كذلك بعض البرامج التخصصية. إضافة إلى ذلك، فإن مؤسسة بهذا التصنيف يكون لديها قدر كبير من البحث العلمي الذي تقوم به، والذي يتمخض عن، دون أن يقتصر على، مخرجات بحثية مهمة في مجلات علمية معترف بها، وتستند إلى مراجعة النظراء. ومع الأخذ في الاعتبار أن البرامج التي تطرحها كلية البحرين الجامعية محدودة إلى حدٍّ ما؛ أي إنها تقتصر على مجالات إدارة الأعمال، وتقنية المعلومات، والوسائط المتعددة والاتصالات، وتُطرح على مستوى البكالوريوس باستثناء ماجستير إدارة الأعمال، فإن لجنة المراجعة تقترح القيام بالمزيد من المراجعة لرؤية المؤسسة. وكما سترد الإشارة فيما بعد في هذا التقرير، فلايزال نشاط البحث العلمي في مرحلة مبكرة من النمو في المؤسسة.

وفيما يتعلق بالنص الخاص بالرسالة، فعلى الرغم من أنه يشير في العنوان الفرعي إلى "ما نتطلع إليه"، فإن هذا النص ذو سمة توكيدية أكثر من كونه نصاً عادياً يشير إلى كيف ستحقق المؤسسة رؤيتها. وخلال المراجعة القادمة لهذه النصوص، فإن لجنة المراجعة تشجع المؤسسة على الالتفات لهذه النقاط.

هناك خطة إستراتيجية مُصدَّق عليها للفترة 2012–2015، والتي بدأ إعدادها من خلال تنظيم حلقة نقاشية لتحفيز الأفكار، وذلك في شهر أكتوبر من عام 2011. وتستند هذه الخطة إلى أربعة مرتكزات أساسية تضمن الأهداف والمبادرات الإستراتيجية لكل مرتكز من هذه المرتكزات. ولكن هذه الخطة لا تنطوي على جميع العناصر المفترض توافرها في أي خطة إستراتيجية. فعلى سبيل المثال، لاوجود

للتحليل الرباعي لنقاط القوة، ونقاط الضعف، وفرص التحسين، وتحديد المخاطر (SWOT)، ولم يرد فيها تخصيص للموارد، أو تحديد الأشخاص أو الهياكل المسئولة عن تحقيق الأهداف. أما مؤشرات الأداء الأساسية فقد تم وضعها للعام 2015، دون تحديد المعالم التي يتم بموجبها قياس التقدم المتحقق في تحقيق هذه المؤشرات. وهذا يعدُّ من المخاطر الأساسية التي تواجهها المؤسسة؛ نظراً لأن غياب مراقبة التقدم الحاصل لا يمكن أن يؤدي إلا لاستيفاء القليل من هذه المؤشرات، أو عدم استيفاء أيٍّ منها.

لقد قامت كلية البحرين الجامعية بوضع هيكل تنظيمي يُبيِّن وضع جهات الارتباط لكل موقع من المواقع الإدارية. كما تم وضع توصيف لكل وظيفة من هذه الوظائف. وتوجد هناك أيضا هياكل تنظيمية للّجان –الأكاديمية والإدارية– تبين هي الأخرى جهات الارتباط الخاصة بكل منها.

لقد شرَعت المؤسسة بوضع السياسات والإجراءات، لكن القليل منها قد دخل حيِّز التنفيذ. كما أن غالبية السياسات لم يتم إعدادها أو الانتهاء من إعدادها إلى الآن. أما السياسات التي يتم إقرارها، فتُرسل إلى رؤساء الأقسام والوحدات، ليتم نشرها بين الموظفين في هذه الأقسام. ولم تجد لجنة المراجعة أدلة على آلية مُطبّقة للمراقبة من أجل ضمان التنفيذ المتناسق للسياسات التي يتم إقرارها.

لقد قامت كلية البحرين الجامعية بإنشاء مجلس طلابي تحكمه مجموعة واضحة من اللوائح التنظيمية. إلا إنه ما زال لا يوجد تمثيل طلابي في اللجان الخاصة بالمؤسسة. ومن هنا، فما زال دور المجلس الطلابي مقتصراً على المشاركة في الفعاليات والنشاطات الاجتماعية وخدمة المجتمع فقط.

لقد قامت المؤسسة مؤخراً بخطوة أولية نحو منح صلاحيات التحكم في الميزانية لرؤساء الأقسام. وقد تم توقيع اتفاقية مع أحد المدققين الماليين الخارجيين في شهر سبتمبر 2011، لمراجعة الأوضاع المالية الحالية للمؤسسة، وإعداد تقرير بهذا الخصوص يتضمن توصيات حول تخصيصات الميزانية لرؤساء الأقسام والوحدات. ويساور لجنة المراجعة الشك من أن هذا الجانب ومعه بعض نشاطات التحسين مازالت في بدايتها، وأن هناك العديد من الجوانب الأخرى التي لم تنل الاهتمام المطلوب بعد. أضف إلى ذلك، فإن عدم مواصلة المؤسسة لنشاطات وعمليات التحسين يشكل عائقا أمام نمو المؤسسة وتطورها.

3-2 المعايير الأكاديمية

3-2-1 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ آليات رسمية لمقايسة كلٌ من بنية برامجها وأدائها، وأن تقوم بعمليات المقايسة هذه بصورة منتظمة.***

3-2-2 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بمراجعة رسمية لبرامجها الأكاديمية المطروحة لإزالة التكرار الذي يعتري هذه البرامج، ومن ثم القيام بعمليات مراجعة للبرامج التي تنوي طرحها لضمان تأهيل الخريجين بصورة مناسبة.***

3-2-3 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بمراجعة برنامج ماجستير إدارة الأعمال الذي تنفذه في عطلة نهاية الأسبوع بحيث تضمن أنه يتماشى مع ضوابط مجلس التعليم العالي وأن تقوم بتغيير أسلوب تنفيذه لاستيفاء المتطلبات الأكاديمية والتنظيمية.***

3-2-4 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع آلية مناسبة على المستوى المؤسسي؛ لمراجعة وتقييم فاعلية شروط القبول في كافة البرامج الأكاديمية بصورة منتظمة.***

3-2-5 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ معايير الحد الأدنى للقبول لكل برنامج من برامجها الأكاديمية.***

3-2-6 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بخطوات عاجلة لبناء قدرتها الداخلية على مستوى الإدارة ومستوى الهيئة الأكاديمية؛ لضمان ديمومة المؤسسة.***

3-2-7 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية وبمساعدة من ذوي الخبرات المناسبة – بإعداد ومراجعة مخرجات تعلُّم لكافة المقررات الدراسية والبرامج التي تطرحها.***

3-2-8 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بمراجعة مقررها الخاص بالتدريب العملي لتتأكد من مساهمته الفاعلة في التدريب الأكاديمي للطلبة، ولكي تبرر عدد الساعات المعتمدة المخصصة لهذا المقرر.***

3-2-9 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ إرشادات وضوابط تفصيلية تتعلق بإدارة التدريب العملي والإشراف عليه وتقييمه.***

3-2-10 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ نظام شامل لتقييم مخرجات التعلُّم لجميع برامجها التعليمية.***

3-2-11 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ نظام للتدقيق الخارجي لعملية التقويم؛ من أجل تقييم مدى تحقق مخرجات التعلُّم.***

3-2-12 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ معايير خاصة ببنية ملفات المقررات الدراسية المعدة لأغراض تقييم عمليتي التعليم والتعلُّم لكي تتضمن هذه الملفات مقاييس مباشرة وغير مباشرة لأداء الطلبة، مع واجبات وامتحانات متدرجة، إلى جانب مراجعة عضو الهيئة الأكاديمية المكلَّف بتدريس المقرر، وخطط للتحسين.***

3-2-13 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بإعادة تصميم نظامها الخاص بإدارة المعلومات؛ لكي يتيح متابعة وتحسين أداء الطلبة والمحافظة على المعايير الأكاديمية، إلى جانب كونه سيمثل قاعدة سليمة لعملية اتخاذ القرار.***

3-2-14 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ هيكل متماسك وبنية تحتية رصينة لمختلف تطبيقات أنظمتها المعلوماتية لتمكنها من إدارة العمليات الأكاديمية بشمولية، لا سيما منها تلك المتعلقة بحاجات الطلبة.***

لم تقم كلية البحرين الجامعية إلى الآن بتنفيذ أية مقايسة مرجعية رسمية على الرغم من تقديم الأدلة خلال الزيارة الميدانية إلى لجنة المراجعة، حول نشاطات المقايسة المرجعية من خلال مقارنة محتوى المنهج الدراسي للبرامج والمقررات الدراسية مع أربع مؤسسات تعليم عالٍ أخرى. ولجنة المراجعة تحثُّ المؤسسة على وضع وتنفيذ آلية مقايسة مرجعية منظمة لبرامجها الأكاديمية.

المؤسسة لديها قائمة بالمراجعين الخارجيين المُحتملين لبرامجها الأكاديمية؛ وقامت بوضع سياسة لتحسين المعايير الأكاديمية وجودتها. وقد بدأت المؤسسة بالمراجعة الخارجية لبرامجها في شهر نوفمبر 2011. وخلال الزيارة الميدانية، شاهدت لجنة المراجعة أدلة على بعض مسودات مراجعات البرامج. ومن المبكر جدًّا تقييم فاعلية هذه المراجعات.

قُدِّمت للجنة المراجعة رسالة، موقعة من الرئيس، تقضي بإيقاف طرح دروس ماجستير إدارة الأعمال في نهاية الأسبوع ابتداءً من 27 مايو 2010.

لقد قامت المؤسسة بتشكيل لجنة مراجعة معايير القبول، وقدمت مسودة لآلية مراجعة وتقييم منظَّم لمعايير القبول وفاعليتها.

تم تعديل معايير القبول وإدخال متطلب مقابلة المتقدمين للالتحاق ببعض البرامج. ولكن لجنة المراجعة لم تجد اختلافات كثيرة في المعايير الجديدة المُحدّثة للقبول، بما يضمن قبول المؤسسة للطلبة الذين لديهم القدرة على إكمال دراسة البرنامج بنجاح في مجال تخصصهم. واستنتجت لجنة المراجعة أن معايير القبول ما زالت ضعيفة، وبحاجة إلى أن تكون أكثر صرامة؛ لكي تضمن بأن الطلبة لديهم القدرة على إكمال الدراسة بنجاح في التخصص الذي يختارونه.
نظّمت كلية البحرين الجامعية ورشة عمل قدمها أحد الاستشاريين الدوليين حول مخرجات التعلم المطلوبة وعملية التقويم بناءً على تصنيف بلوم، وحضرها جميع أعضاء هيئة التدريس. إلا أنَّ المؤسسة لم تقم بعد بمراجعة كافة مخرجات التعلم في جميع مقرراتها الدراسية وفي برامجها. ومن هنا، فإن لجنة المراجعة تحثُّ كلية البحرين الجامعية على مراجعة جميع هذه المخرجات. أضف إلى ذلك، فإن المؤسسة بحاجة لأن تضع وتنفذ خطة للمزيد من التعزيز لإمكاناتها الداخلية على مستويي الإدارة وأعضاء هيئة التدريس.

قامت المؤسسة بتعديل مقررها الخاص بالتدريب، وقد خصصت ثلاث ساعات معتمدة لهذا المقرر، كما قامت بإعداد دليل تدريب/تطبيق خاص للطلبة. ويهدف هذا الدليل إلى تعريف الطلبة بالتوقعات المرجوة من هذه الممارسة ومتطلبات إكمال هذا المقرر بنجاح، إضافة إلى كونه يقدم للطلبة بعض المعلومات حول فترة التدريب والإرشادات المتعلقة بالإشراف.

لم تقم المؤسسة بعد بإعداد نظامٍ شامل لتقييم المخرجات في جميع برامجها التعليمية. ولجنة المراجعة تشجع المؤسسة على وضع وتنفيذ نظام شامل لتقييم مخرجات كافة برامجها الأكاديمية. وخلال الزيارة الميدانية، لم تجد لجنة المراجعة على تطبيق أي نظام للتحقق الخارجي من تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة، كتطبيق نظام الامتحان الخارجي، أو أية صيغة أخرى للتحقق من الدرجات. ولجنة المراجعة تشجع كلية البحرين الجامعية على وضع وتنفيذ آلية رسمية للتحقق الخارجي من تحقيق مخرجات التعلم الخاصة بها؛ لكي تضمن جودة أدائها الأكاديمي.

وعلى الرغم من قيام المؤسسة بتحديث ملفات المقررات الدراسية، فإنها لم تقم بتوحيد نموذج هذه الملفات لجميع المقررات الدراسية على نحوٍ يكون التركيز فيه على تقييم عملية التعليم والتعلم. ولجنة المراجعة تشجع المؤسسة على ضمان إكمال ملفات مقرراتها الدراسية على النحو الذي سيعزز من خبرات تعلم الطلبة.

لقد تم وضع خطة عمل لتطبيق نظام إدارة المعلومات يتضمن استخدام السبورة الإلكترونية (Blackboard system)، واستخدام التعلم الإلكتروني، ونظام إدخال الدرجات، وذلك من خلال نظام تطوير يعرف بـ (Logos). كما يوجد الآن منفذ إلكتروني يُمكِّن كُلاً من أعضاء هيئة التدريس والطلبة من الوصول إلى المعلومات المطلوبة حول مقرراتهم وجداولهم الدراسية من خارج الحرم الجامعي.

3-3 ضمان الجودة وتعزيزها

3-3-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ منهج رصين ومتناسق لضمان الجودة بحيث يكون متمركزا حول

التحسين المستمر للجودة أكثر مما يعنى بمجرد التقيد بالتعليمات وبالتصحيح، وأن يكون متداخلا مع كافة جوانب الجامعة بما فيها الحاكمية، والإدارة، والوظائف الأساسية المتمثلة بعمليتي التعليم والتعلُّم، والبحث العلمي ومشاركة المجتمع.

2-3-3 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بتقديم خطة عمل بتوقيتات محددة تبين فيها كيفية تنفيذ "الخطة الاستراتيجية المعدلة"، بما فيها التغييرات المقترحة في التشكيلات والبرامج والخدمات، وتحديد المسؤولين عن القيام بكل قضية، وكيفية مراقبة التقدم الذي سيتم إحرازه نحو تحقيق الأهداف المطلوبة.***

قامت المؤسسة بإنشاء إدارة ضمان الجودة والاعتماد (QAAD) ولجنة ضمان الجودة (QAC) في شهر أكتوبر 2010. وفي الوقت الذي تمت فيها الزيارة الميدانية لأغراض المراجعة التتبعية، كانت الإدارة تتألف من المدير وسكرتيرته. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة أن هناك نية لتوسيع الإدارة لتضم قسمين هما: قسم ضمان الجودة الداخلية، وقسم ضمان الجودة الخارجية. إلا أنه لم يكن هناك جدول زمني متوقع لهذا التوسع من قبل المؤسسة. وعلى الرغم من أن كلية البحرين الجامعية قد ذكرت أن هناك ميزانية مخصصة لهذه الإدارة، فإن لجنة المراجعة لم تُزوّد بالأدلة على تخصيص مثل هذه الميزانية. كما أنَّ مدير إدارة ضمان الجودة والاعتماد هو نفسه رئيس لجنة ضمان الجودة، والتي تضم بين أعضائها: المدير التنفيذي للشئون الإدارية والمالية، والمدير التنفيذي للتخطيط، واثنين من مديري البرامج، ومدير الموارد البشرية. وتعقد اللجنة اجتماعاتها شهرياً، وتحتفظ بمحاضر هذه الاجتماعات. وترى لجنة المراجعة أن بوسع اللجنة الاستفادة من زيادة التمثيل الأكاديمي بين أعضائها.

قامت إدارة ضمان الجودة والاعتماد بإعداد عدد من السياسات والإجراءات كسياسة الموارد البشرية، ودليل أعضاء هيئة التدريس، وسياسة المراجعة الخارجية للبرامج. وقد تمت التصديق على بعض هذه السياسات واعتمادها فيما زال البعض الآخر في مراحل مختلفة من الإعداد. ونظراً لصغر حجم المؤسسة، فقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأن المؤسسة ما زالت تعتمد بشكل كبير على "المشافهة" في نشر السياسات الجديدة. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة خلال المقابلات أن أعضاء هيئة التدريس لم يكونوا على معرفة جيدة بهذه السياسات والإجراءات الجديدة. ومن هنا، فإن كلية البحرين الجامعية بحاجة لأن تطوّر آلية رسمية لنشر سياساتها وإجراءاتها ومراقبة تنفيذ هذه السياسات والإجراءات ومدى فاعليتها.

كما قامت هذه الإدارة بوضع مجموعة من الإجراءات والآليات لمراجعة معايير القبول ومراجعة وتطوير المنهج الدراسي، ووضع إرشادات للتدريب مع مجموعة من الدراسات الاستطلاعية التي يمكن أن تستخدم للحصول على التغذية الراجعة من مختلف الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة. ولكن غالبية هذه الإجراءات والاستطلاعات ما زالت في مرحلة مبكرة من حيث التنفيذ؛ لذا فمن غير الممكن قياس فاعليتها. أضف إلى ذلك، فإن ضمان جودة الفعاليات والنشاطات البحثية داخل كلية البحرين الجامعية لا تعدُّ ضمن مسئوليات إدارة ضمان الجودة والاعتماد، أو أية جهة أخرى داخل المؤسسة. وهي متروكة للباحث نفسه للاهتمام بها.

وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة قد لاحظت أن هناك فعاليات ونشاطات مختلفة قد بادرت بها الإدارة ونفذتها خلال العام الأكاديمي 2010–2011، والعام الأكاديمي 2011–2012، فإن اللجنة تشعر بالقلق من أن معظم هذه الفعاليات قد كانت بمبادرة فردية من المدير نفسه استجابة لتقارير المراجعة الخارجية. إضافة لذلك، لم تجد لجنة المراجعة أدلة تشير إلى وجود ثقافة الاهتمام ورعاية النشاطات والفعاليات الخاصة بضمان الجودة التي تقوم الإدارة بها من الوحدات الأكاديمية والإدارية المختلفة في المؤسسة. وما زال الاعتقاد السائد هو أن ضمان الجودة عبارة عن مجموعة النشاطات والفعاليات التي تقوم بها هذه الوحدات، بدلا من وجود فهم مشترك لهذا العملية وتبنّيها. ومن هنا، فالمؤسسة بحاجة لتأسيس ثقافة لضمان الجودة المستدامة.

ما زالت كلية البحرين الجامعية تفتقر إلى إطار عمل للجودة لتوجيه عمل هذه الإدارة أو عمل اللجنة. كما أن غالبية فعاليات ونشاطات ضمان الجودة تقوم على أساس التقيد والتصحيح، بدلا من انطلاقها من نهج يقوم على التحسين المستمر للجودة. ولجنة المراجعة تحثُّ المؤسسة على وضع إطار عمل للجودة يستند إلى المراقبة المستمرة، وإجراء التحسينات على جميع فعالياتها ونشاطاتها الأساسية الأكاديمية منها والإدارية، وإعداد دليل لضمان الجودة يتضمن جميع السياسات والإجراءات، وأن تضمن نشره بين أروقة المؤسسة.

وبعيداً عن الخطة الإستراتيجية المعدّلة التي قدمتها المؤسسة خلال المراجعة المؤسسية الأصلية التي جرت في شهر فبراير 2010، دخلت كلية البحرين الجامعية في عملية إعداد خطة إستراتيجية جديدة للأعوام 2012-2015. ولكن هذه الخطة لم تأخذ في الاعتبار التوصيات التي تضمنتها الخطة الإستراتيجية السابقة؛ لذا، فإن هذه التوصيات لم يتم التعامل معها. أضف إلى ذلك، فما زالت الخطة الإستراتيجية في انتظار اعتمادها والتصديق النهائي عليها، ولذلك فإن المؤسسة لم تقم بإعداد أي خطة تشغيلية يمكن مراقبتها أو تقييمها.

3-4 جودة التَّعليم والتَّعلُّم

3-4-1 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن على كلية البحرين الجامعية أن تقوم بوضع عملية مراجعة رسمية للمناهج الدراسية للقيام بإدخال التغييرات والتحسينات القائمة على الأدلة على برامجها ومقرراتها الدراسية.***

3-4-2 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ عملية واضحة لاتخاذ القرارات الخاصة بتغيير المناهج الدراسية، على أن تتشكل هذه اللجنة في المقام الأول من الأكاديميين بدلا من مجموعة من المدراء.***

3-4-3 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بمنح موظفيها فرصا للنمو لدعم طرق التدريس التي تقوم على الابتكار جنبًا إلى جنْب مع المعرفة العلمية في تخصصاتهم المختلفة.***

3-4-4 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بإجراء عملية التقييم الطلابي لعملية التدريس بشكل منتظم لكل من مقررات الدراسات الأولية والدراسات العليا، وأن يتم تحليل البيانات المتحصلة من هذا التقييم واستخدامها كأساس لتحسين عمليتي التعليم والتعلُّم.***

3-4-5 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع آليات رسمية لتحديد رضا أرباب العمل والخريجين عن جودة التعليم الذي تقدمه المؤسسة.***

قامت كلية البحرين الجامعية بتشكيل لجنة لإعداد المناهج الدراسية؛ من أجل تنفيذ سياسة واضحة فيما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بإعداد ومراجعة المناهج الدراسية. وخلال المقابلات، علِمت لجنة المراجعة بأن التغييرات في المناهج الدراسية تبدأ من أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بتقديم مقترحاتهم إلى رئيس القسم، يتم بعدها دراسة هذه المقترحات على مستوى القسم الأكاديمي، ومن ثم يتم رفعها إلى لجنة تطوير المناهج الدراسية لمناقشتها بشكل أكثر. أما التغييرات النهائية في المناهج فيجب في النهاية أن تحصل على الموافقة النهائية من مجلس الكلية الجامعية.

قُدِّمت للجنة المراجعة نسخٌ من محاضر اجتماعات لجنة إعداد المناهج الدراسية للفترة من شهر يناير حتى شهر يوليو 2011. وبعد فحص هذه المحاضر، تبيَّن للجنة المراجعة أن اللجنة قد بدأت في عمليات توحيد نماذج توصيف المقررات الدراسية وإدارة التغييرات التي تطرأ على المنهج الدراسي. ولكن، وبعد الاستفسار عن السياسات والإجراءات المتبعة في عملية الإعداد والمراجعة، لم تُقدَّم للجنة المراجعة أية وثائق بهذا الخصوص. وليس من المستغرب أن تجد لجنة المراجعة بأنه لم يكن هناك أحد من بين أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم على دراية بهذه السياسات. ومن هنا، فإن لجنة المراجعة تشجع المؤسسة على إحراز التقدم في عملها الخاص بإعداد ومراجعة المناهج الدراسية الجديدة على النحو المبين في خطة التحسين المؤسسية (يوليو 2011).

قامت المؤسسة بوضع سياسة للتطوير المؤسسي تتضمن النص المتعلق بهذه السياسة، ومسئوليات الموظفين في عملية التطوير، والتمويل، وأنواع الفرص المتاحة للتطوير. ومع ذلك، لم يكن هناك أحد من أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة على عِلمٍ بهذه السياسة. وفي مقابلات مختلفة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن طلبات تطوير الموظفين يبادر برفعها إلى أعضاء هيئة التدريس على أساس تحليل آني للحاجات التدريبية. وقُدِّمت للجنة المراجعة قائمة بنشاطات تطوير الموظفين. وبعد فحص تلك القائمة، لاحظت لجنة المراجعة أن 12 عضو هيئة تدريس فقط هم الذين استفادوا من هذه النشاطات في عام 2010، في حين تناقص هذا العدد ليصل إلى أربعة أعضاء في عام 2011. ولجنة المراجعة تشجع الجامعة على نشر سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بتطوير الموظفين بطريق منظمة، وأن تتيح المزيد من فرص التدريب لأعضاء هيئتها التدريسية في مجال طرائق التدريس الخلاقة. كما تشجع لجنة

المراجعة المؤسسة على وضع أهداف سنوية للتنمية المهنية لكل عضو هيئة تدريس، وأن تربط بين التقييم السنوي لهؤلاء الأعضاء بمدى تحقيق هذه الأهداف.

بدأت المؤسسة بتطبيق تقييم الطلبة للمقررات الدراسية منذ عام 2005، لكن تحليل الاستطلاعات الخاصة بتقييم المقررات لم يبدأ إلا في عام 2010. وقدّمت للجنة المراجعة نسخة من نموذج التقييم، مع نموذج "لتقرير تقييم المقررات الدراسية". وخلال المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة، علِمت اللجنة أن تحليل نماذج التقييم يتم من قِبل إدارة ضمان الجودة والاعتماد، ومن ثم يتم تقديمها لرئيس القسم المعني. بعد ذلك، تتم مناقشة نتائج هذا التقييم على مستوى القسم؛ من أجل تحديد الجوانب الممكنة للتحسين فيما يتعلق بجودة التعليم والتعلم ومع ذلك، لم يتمكن أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة من إعطاء أمثلة محددة للتحسينات التي أُجريت على المقررات الدراسية في نتائج الدراسة الاستطلاعية. ولجنة المراجعة تشجع المؤسسة على وضع مجموعة من التوصيات المستندة إلى النتائج التي توصلت إليها تقارير تقييم المقررات الدراسية، ومتابعة تنفيذ هذه التوصيات من أجل ضمان تحقيق التحسينات المطلوبة.

قامت المؤسسة مؤخراً بإعداد وتنفيذ دراسات استطلاعية للخريجين وأرباب العمل؛ وقُدِّمت للجنة المراجعة نسخ من الاستطلاعات التي أُجريت في شهر يوليو 2011، مع التحليل الإحصائي لهذه الاستطلاعات. ولجنة المراجعة تشجع المؤسسة على مواصلة إجراء هذه الاستطلاعات وضمان معالجة التوصيات التي تقدمها الجهات ذات العلاقة والتعامل معها بنجاح.

3-5 مساندة الطلبة

3-5-1 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ المعايير الدراسية والإجراءات الخاصة بها فيما يتعلق بتخصيص الزمالات الدراسية.***

3-5-2 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ سياسات وإجراءات لتحديد ودعم الطلبة الضعفاء أكاديميا.***

3-5-3 *توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقدم كلية البحرين الجامعية خدمات التوجيه المهني والتخطيط الوظيفي والخدمات الصحية لطلبتها لكي تساهم في جعلهم بالوضع المناسب وفي نجاحهم الأكاديمي.*

توفر كلية البحرين الجامعية العديد من الزمالات الدراسية لطلبتها كجزء من خدماتها التي تقدمها للمجتمع، لاسيما إلى الطلبة القاطنين في القرى القريبة من الحرم الجامعي. وخلال المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة مع الإدارة العليا للمؤسسة، علِمت اللجنة أن الأولوية في تخصيص هذه الزمالات تكون للطلبة ذوي المعدلات التراكمية العالية، والذين يعانون من صعوبات مالية. والطلبة المؤهلون للحصول على الزمالة عليهم تعبئة نموذج طلب إعانة مالية، واتّباع التعليمات المقدمة لهم بهذا الخصوص. كما أُبلِغت لجنة المراجعة كذلك بأن اختيار المرشحين يتم عن طريق لجنة تقوم بفحص الطلبات وترتيبها بحسب النقاط. وقد قُدّمت للجنة المراجعة قائمة بأسماء الطلبة الذين استفادوا من هذه الزمالات، مصنفين في فئات تتراوح من 10-100% مساعدة مالية. والمؤسسة بحاجة لأن تمضي قُدما في ترسيم السياسات والإجراءات ذات العلاقة بتخصيص هذه الزمالات، على النحو المُبيّن في خطة التحسين المؤسسي.

يشير تقرير التقدم الذي قدمته المؤسسة إلى أنها بصدد عملية إعداد سياسات وإجراءات لتشخيص الطلبة المعرّضين للإخفاق الأكاديمي، ولكن، وخلال الزيارة الميدانية، لم تقدم وثائق بهذا الخصوص إلى لجنة المراجعة. أضف إلى ذلك، فقد ذكر أعضاء هيئة التدريس والطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أنهم ليسوا على دراية بهذه السياسات. وخلال المقابلات التي أجرتها اللجنة مع الموظفين الأكاديميين، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن المرشدين الأكاديميين هم المسئولون عن تشخيص هؤلاء الطلبة، من خلال مراقبة معدلاتهم التراكمية وأدائهم في الحصص الدراسية. وحالما يتم تشخيصهم، يُعطى لهم تدريس إضافي من قبل أعضاء هيئة التدريس، أو من خلال المجموعات الدراسية الطلابية. ولجنة المراجعة تشجع المؤسسة على البناء على هذه المبادرات، ووضع إطار رسمي لإجراءاتها الخاصة بمتابعة الطلبة المعرضين للإخفاق الأكاديمي لضمان تقديم الدعم اللازم لهم.

وفي الوقت الذي أُجريت فيه الزيارة الميدانية، لم تكن المؤسسة قد بدأت بعد سواءٌ في تقديم خدمات الاستشارة المهنية، أو التخطيط الوظيفي، أو الخدمات الصحية. ولكن لجنة المراجعة قد أُبلِغت خلال

المقابلات التي أجرتها مع الموظفين والطلبة بأن أعضاء الهيئة الأكاديمية يقومون بأدوار المستشارين المهنيين والوظيفيين. وعلاوة على ذلك، يتم تنظيم يوم خاص بالوظائف يُدْعَى له مختلف الشركات للحضور إلى الحرم الجامعي، وتعريف الطلبة بالتوجهات الوظيفية الممكنة لدى هذه الشركات. وقد أشار الطلبة إلى أنهم قد وجدوا هذا النشاط مفيدًا للغاية لمساعدتهم في اختيار التخصصات التي تناسبهم. وترى لجنة المراجعة أن المؤسسة بوسعها أن تستفيد من تأسيس خدمات الاستشارة المهنية والوظيفية للطلبة؛ لأن ذلك سوف يساهم في تعزيز خبرات التعلم المتاحة لهم. كما قامت المؤسسة مؤخراً بالبدء في عملية توقيع مذكرة لتقديم الخدمات الطبية مع مستشفى الإرسالية الأمريكية (Hospital American Mission)، لتقديم خدمات الرعاية الصحية لموظفيها وطلبتها. ولجنة المراجعة تشجع كلية البحرين الجامعية على تحقيق التقدم في هذه المبادرة المتأخرة، وأن تضمن توفير خدمات الإسعافات الأولية في العيادة الموجودة في الحرم الجامعي.

3-6 الموارد البشرية

3-6-1 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ خطة إستراتيجية للموارد البشرية لأجل تعيين واستبقاء العناصر الأكاديمية عالية الجودة.***

3-6-2 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بتطبيق سياسات وإجراءات الموارد البشرية بصورة متناسقة ومتساوية.***

3-6-3 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بتصميم وتنفيذ دراسة استطلاعية للتعرف على رضا الموظفين، وأن تستخدم نتائج هذه الدراسة في حسين بيئة العمل والتعليم.***

3-6-4 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع آليات تضمن تنفيذ السياسات الخاصة بالشكاوى وأن تضمن بأن جميع موظفيها على دراية بمثل هذه السياسات.***

3-6-5 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بتنفيذ خطة متجانسة للتطوير الوظيفي يتم تحديثها سنويا بناءً على المعلومات المتحصلة من مراجعات منفردة ومن التقرير المتعلق بحاجات البرامج والأقسام.***

3-6-6 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بتطبيق سياسات وإجراءات شفافة لتقدير ومكافأة أداء أعضاء الهيئة الأكاديمية، والمستويات العالية من الدافعية.***

قام قسم الموارد البشرية بوضع مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتناول تعيين واستبقاء الأكاديميين ذوي المؤهلات العالية. وقد تم إعداد هذه السياسات مؤخراً بالتعاون مع مدير ضمان الجودة الذي تم تعيينه مؤخراً، إلا أنها لم تنجز بصيغتها النهائية بعد. ولجنة المراجعة تشجع كلية البحرين الجامعية على إنجاز الإعداد النهائي لهذه السياسات، وتحصيل الموافقات اللازمة عليها، ووضع هذه السياسات والإجراءات موضع التطبيق.

وقد أكّدت الإدارة العليا خلال المقابلات على أن كلية البحرين الجامعية سوف تقوم بتنفيذ سياساتها وإجراءاتها التي أعدتها مؤخراً في جميع نشاطاتها وفعاليتها، وأن القرارات الآن تتم بالمشاركة بين الأقسام والإدارة العليا للمؤسسة، فمع بقاء القرار النهائي الخاص بالتعيين والترقية بيد الرئيس. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ هذه السياسات والإجراءات تترك للأفراد دون إرشادات واضحة بهذا الخصوص. وبعد فحص هذه السياسات والإجراءات، وجدت لجنة المراجعة أنها غير مكتملة الإعداد، وأنها قابلة لتفسيرات متباينة. ومن هنا، فإن لجنة المراجعة تشجع كلية البحرين الجامعية على وضع آلية لنشر هذه السياسات وضمان وجود فهمٍ مشترك لها؛ من أجل تحقيق معاملة متساوية لجميع أعضاء هيئة التدريس.

تم مؤخراً إعداد دراسات استطلاعية للتعرف على رضا الموظفين. وفي الوقت الذي أُجريت فيه الزيارة الميدانية، قُدّمت النسخ المكتملة من هذه الاستطلاعات إلى لجنة المراجعة، ولكن نتائج هذه الاستطلاعات لم يكن قد جرى تحليلها بعد، ولذلك لم يتم العمل بمقتضاها لأغراض التحسين.

تم إعداد سياسة وإجراء للشكاوي كجزء من مجموعة السياسات والإجراءات الخاصة بالموارد البشرية. وخلال المقابلات، تكونت لدى لجنة المراجعة الثقة بأن أعضاء هيئة التدريس على دراية بهذه السياسة وبهذا الإجراء، ولكنهم لا يعرفون شيئًا عن الحالات التي استخدمت فيها هذه السياسة؛ نظراً لأن شكاواهم ومشكلاتهم عادة ما يتم تقديمها إلى رئيس القسم أو المشرف المعني مباشرة.

لقد أُبلغت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي أجرتها مع الإدارة العليا أن فعاليات وأنشطة التطوير تتم بناءً على نتائج الدراسة الاستطلاعية لحاجات التطوير، والطلبات الخاصة التي يقدمها القسم المعني لهذا الغرض. كما أُبلِغت لجنة المراجعة أيضاً بأنه قد تم إجراء استطلاع غير رسمي في العام الماضي، ولكن نشاطات وفعاليات التطوير لم تكن متوافقة مع الحاجات التي حددتها الدراسة الاستطلاعية. وقد تم توزيع نسخة جديدة ورسمية أكثر من هذا الاستطلاع، وقد تم إنجازها في هذا الفصل، ولكن نتائج هذا الاستطلاع لم تكن متاحة لكي تطلع عليها لجنة المراجعة. وقد سمِعت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي أجرتها مع الأكاديميين بأنه لا توجد هناك أدوات رسمية أخرى مطبّقة لتحديد حاجات تطوير الموظفين الأكاديميين، وأن أعضاء هيئة التدريس هم عددٌ محدود؛ لذا فإن حاجاتهم التطويرية يجري تقييمها على أساس "معرفة بعضهم بالبعض الآخر". ولجنة المراجعة تشجع كلية البحرين الجامعية على تعديل استطلاعها الخاص بتحديد الحاجات التطويرية لكي يتضمن المهارات الأكاديمية كإستراتيجيات التعليم والتعلم، وأساليب التقويم، والبحث العلمي، والمشاركة مع المجتمع. وبالإضافة إلى استطلاعات هذه الحاجات، فلابد من استقصاء طرق أخرى للتقييم من قبل الأقسام من أجل تحديد حاجات تطوير موظفيها.

قامت كلية البحرين الجامعية بإعداد أعضاء هيئة التدريس إلى جانب سياسات وإجراءات تقييم أداء وترقية أعضاء هيئة التدريس. وقد سمِعت لجنة المراجعة أثناء المقابلات بأن سياسةً وإجراءً مماثلاً سيتم الفراغ منهما قريباً فيما يتعلق بالموظفين الإداريين.

3-7 البُنية التحتية: المكتبة وتقنية المعلومات والاتصالات والمصادر المادية

3-7-1 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بمواصلة تحسين مواردها بما في ذلك مقتنيات المكتبة من الكتب والمصادر، والخدمات، وساعات الدوام؛ من أجل أن تواكب الزيادة المتوقعة في أعداد طلبتها.***

3-7-2 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بإعدادة وتنفيذ خطة استرجاعية في حال الكوارث المعلوماتية وانقطاع الاتصال على أن تتضمن تخزين البيانات الاسترجاعية في موقع آخر، وأن تضمن وجود العدد الكافي من الموظفين في قسم تقنية المعلومات.***

قُدّمت للجنة المراجعة أدلة تشير إلى أن مقتنيات المكتبة في تزايد لتصل إلى 15073 كتاباً، منها 7053 كتابًا متوفرًا فعلاً، و8020 كتاباً يجري العمل على توفيرها. وتضم المكتبة مساحة للمطالعة تتسع لـ40 طالباً، ومزودة بثمانية أجهزة حاسوب تتيح الوصول إلى مصادر المكتبة الإلكترونية وشبكة الإنترنت. إضافةً إلى 12 جهاز حاسوب موضوعة في مركز التعلم الإلكتروني في المبنى الإداري. كما أن إمكانية الدخول إلى محرك البحث المكتبي والمصادر المكتبية من قاعدة بيانات ABI/INFORM متاحة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس من داخل المكتبة ومن خارج الحرم الجامعي. ولكن لجنة المراجعة قد سمِعت أثناء المقابلات التي أجرتها مع الطلبة أنهم يستطيعون الوصول إلى هذه الخدمات من داخل الحرم الجامعي فقط. وقد قامت المكتبة مؤخرا بتمديد ساعات عملها من الساعة الثامنة صباحاً حتى السادسة عصراً؛ وهو الأمر الذي يبدو أنه لم يصل إلى الطلبة بشكل جيد؛ كونهم اشتكوا من أن المكتبة تفتح أبوابها حتى الساعة الرابعة عصراً، ولكن محاضراتهم تمتد حتى الساعة السابعة. ولجنة المراجعة تشجع المكتبة على السعي للتعرف بشكل منتظم على رضا الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، عن مقتنياتها وخدماتها باستخدام وسائل مختلفة كالاجتماعات التي يمكن خلالها القيام ببعض التحسينات المناسبة.

عقدت المؤسسة اتفاقية مع إحدى جهات تزويد الخدمة للقيام بالتخزين الاحتياطي لقواعد بيانات كلية البحرين الجامعية في موقع منفصل. وفي حال انقطاع التيار الكهربائي فإن مزود تقنية المعلومات (السيرفر) مرتبط بنظام تجهيز الطاقة المضاد للقطع (UPS)، والذي يوفر الطاقة الكافية لإغلاق المنظمة بالشكل الصحيح دون إحداث قطع أو خلل بالبيانات أو أنظمة الشبكة. ولجنة المراجعة تشجع كلية البحرين الجامعية على وضع سياسة رسمية أكثر للاسترجاع في حالة الكوارث مع الإجراءات ذات العلاقة، للتعامل مع الحالات الطارئة وتنفيذ الممارسات التدريبية بهذا الخصوص.

3-8 الأبحاث

3-8-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتوثيق إستراتيجية واضحة ومفصلة للبحث العلمي، مع مؤشرات أداء أساسية محددة، وأن توفر الموارد المناسبة لدعم هذه الوظيفة.

3-8-2 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ سياسات وإجراءات رسمية متساوية وشفافة لدعم المعلومات البحثية في المؤسسة.

قامت كلية البحرين الجامعية بوضع سياسة بحثية، تم إقرارها من قبل مجلس الكلية الجامعية في شهر يونيو 2010. ولم تتلق لجنة المراجعة أية إيضاحات فيما إذا كانت تلك السياسة قد تم إقرارها من قبل مجلس الأمناء أم لا، ولكنها أُبلغت بأن هذه السياسة قد دخلت حيز التنفيذ.

لا توجد هناك إلى الآن إستراتيجية بحثية توضح المكانة التي تتمنى كلية البحرين الجامعية لنفسها أن تكون فيها فيما يتعلق بهذه الوظيفة الأساسية في ضوء رؤيتها، ورسالتها، وإمكانياتها الحالية. كما لا توجد خطة تتضمن مؤشرات الأداء الأساسية وتخصيص الموارد اللازمة –البشرية، والمالية، والبُنية التحتية– لتحقيق الأهداف. وقد سمِعت لجنة المراجعة عبر سلسلة من المقابلات مع مستويات مختلفة من الموظفين الأكاديميين أن التمويل متاح لأعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات الإقليمية والدولية، وهو الجانب الذي خُصص له 3% من إيرادات المؤسسة، وَفْقًا لتعليمات مجلس التعليم العالي. كما سمِعت لجنة المراجعة أنه–وعلى الرغم من تشجيع أعضاء هيئة التدريس على إجراء الأبحاث "في جميع الجوانب المعرفية ذات العلاقة بالمؤسسة"–فإن المؤسسة تسمح كذلك للأكاديميين بمتابعة اهتماماتهم البحثية الخاصة بهم. وفي الوقت الذي تلاحظ فيه لجنة المراجعة الجهود التي تُبذل من أجل تطوير البحث العلمي في كلية البحرين الجامعية، فإن هناك حاجات للمزيد من الاهتمام بالمشاريع البحثية. وفي المقابلات التي أجرتها اللجنة مع عدد من الأكاديميين، ظهر أن هناك تركيزًا على حضور المؤتمرات في المقام الأول. إن هناك حاجة للاهتمام بالمخرجات البحثية المتوخاة من كل عضو هيئة تدريس في العام الأكاديمي الواحد، ونوع المنشورات/المجلات التي يتم في نشر هذه الأبحاث. كما إن تعريفات الناتج

البحثي في مجال الوسائط المتعددة بحاجة للتوضيح؛ نظراً لأن المخرجات التقليدية المتمثلة بنشر المقالات الأكاديمية ليست هي المخرجات المناسبة هنا. ولهذا الجانب أهمية خاصة ضمن معايير الترقية العلمية. كما لا يوجد إجراء رسمي حول كيفية الحصول على التمويل لمشاريع الأبحاث و/أو حضور المؤتمرات.

3-9 مشاركة المجتمع

3-9-1 ***توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ إطار معرفي يجمع بين البنى، والسياسات، وتخصيص الموارد، للمشاركة مع المجتمع لكي تصبح جهود الفرد جزءًا من خطة مؤسسية يتم تنفيذها ومراقبتها ومراجعتها.***

قامت كلية البحرين الجامعية بإعداد سياسة لمشاركة المجتمع مع أجندة خاصة بهذا الجانب تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الكلية الجامعية في شهر يونيو 2011. كما هو وارد في هذه السياسة، يتم تمويل النشاطات الخاصة بمشاركة المجتمع على أساس الحالة تلو الأخرى، وهذا قد يعيق التخطيط لهذه النشاطات وتحديد الأولويات فيما بينها؛ نظراً لعدم وجود ميزانية واضحة مخصصة لهذه النشاطات سنوياً.

لقد شعرت لجنة المراجعة بالارتياح عندما وجدت بأن كلية البحرين الجامعية تقدم العديد من الزمالات الدراسية للطلبة، لاسيما أولئك القاطنين في القرى القريبة من الحرم الجامعي. كما قدمت المؤسسة أدلة على نشاطات الخدمة المجتمعية التي قامت بها في العام الأكاديمي 2010-2011. وتتضمن هذه النشاطات تطوع الطلبة للعمل في بعض مراكز ذوي الاحتياجات الخاصة وحملات التوعية في البحرين، واللقاءات الاجتماعية التي تنظمها المؤسسة، ومشاركة الطلبة في المعارض الفنية، والمنتديات واللقاءات في داخل البحرين وخارجها.

وعلى العموم، فإن كلية البحرين الجامعية تنظر إلى مشاركة المجتمع على أنها نشاطات وفعاليات اجتماعية وتطوعية يقوم بها الطلبة في المقام الأول، الأمر الذي يفسر السبب وراء كون مشاركة المجتمع من مسئولية وحدة شئون الطلبة. ولكن سياسة مشاركة المجتمع تعرف المجتمع الذي تروم كلية البحرين

الجامعية خدمته على إنه "المجتمع الكبير" في مملكة البحرين، وكذلك المواطنون القاطنون في المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية". إن كلية البحرين الجامعية بحاجة لتعديل فهمها للوظيفة الأساسية في مشاركة المجتمع داخل المؤسسة برمتها، وللقيام بذلك فهي بحاجة لأن تربط نشاطاتها الخاصة بمشاركة المجتمع مع الوظائف الأساسية الأخرى، وأن تقوم بوضع آلية لمراقبة وتقييم فاعلية هذه النشاطات؛ لكي تخدم المجتمع الذي تنشد المؤسسة خدمته.